

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

16/04/2013



## جمعية فضاءات ثقافية بالعرائش في لقاء مع محمد الصبار

456/3

بتناولها للمنزع الثقافي في العمل الحقوقي من خلال التفكير في إحدى أهم الميزات التي أضافها الفعل الحقوقي المغربي والتي ارتسمت أفقا بالنسبة للعمل الحقوقي على الصعيد الدولي و نعني بالأمر هنا، التدبير المغربي لموضوع العدالة الانتقالية، تكون جمعية فضاءات ثقافية قد أقفلت دائرة المواضيع التي تعد الثقافة إحدى أهم ركائزها.

فبعد المعمار التراثي و التاريخ و السوسيولوجيا و اشكالات اللغة. و بعد استضافة نخبة من اهم رجالات الفكر و الثقافة، تستضيف جمعية فضاءات ثقافية بالعرائش يوم الخميس القادم 18 أبريل 2013 الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار في موضوع " العدالة الانتقالية بالمغرب : خلاصات و استشراف"

إن تناول موضوع " العدالة الانتقالية بالمغرب " أصبحت تتطلب- و بعد مرور ما يقارب عقد من الزمن من التعاطي معها من الجانب الحقوقي- مقارنة تعيد صياغة هذه التجربة باعتبارها وليدة مرحلة متميزة من تاريخنا المعاصر، بإحالتها إلى موضوعة معرفية تستدعي تقعيد أصولها و الاشتغال عليها كفعل يحتاج إلى مقارنة نظرية عبر رص هذه التجربة وإخراجها من اعتبارها ظاهرة مفككة تستجيب لإلحاحيات الإكراه السياسي و التاريخي إلى ظاهرة تحتاج إلى التوطين كبنية عمل قائمة.

فانطلاقا من المقاربة المتميزة والمبتكرة والمستحدثة التي واكبت تجربة الانصاف والمصالحة وما رافق التجربة من متولدات و مستتبعات، وفترة من العمل الدؤوب والاستثمار اليقظ للقضايا والحيثيات المرافقة والظروف المواتية التي أسهمت في إنضاج شروط مجموعة من المواقف المتقدمة في المجال الحقوقي، لدرجة أصبح معه من الصعب على الصعيد الدولي بالنسبة للدول التي تتلمس تدبير مساراتها التوافقية أن تقتحم تجربة الانتقال، دون الإحالة إلى التجربة المغربية باعتبارها نقطة مفرقية في هذا المسار، بالإضافة إلى مسارات أخرى بإفريقيا و أمريكا اللاتينية.

كما أن التحرية الحقوقية برمتها أضحت تحتم إعادة كتابتها عبر قراءة تراجعية للأحداث تضع مركزها تجربة العدالة الانتقالية وذلك بعرض مجمل التواريخ المرتبطة بالمحطات الأساسية والمهمة التي عرفتها المسألة الحقوقية بالمغرب خلال تاريخه المعاصر، وإعادة ربطها كأحداث تم اعتبارها دائما بمثابة جزئيات مختزلة من التيار الزماني، وهي العملية التي تفرض احتياطات منهجية تحتم تظافر تخصصات مختلفة. هذا العمل التاريخي و التوثيقي سيروم كذلك مد الباحثين و السياسيين و الفاعلين الوطنيين و الدوليين برزنامة مراجع و وثائقية، و إحالات مصدرية تتشكل أساسا من المخطوطات و الرسائل و الكناشات و التقارير و الصور الشمسية و الخطب المسجلة و الأفلام الوثائقية و الاستجوابات التي فتحت مضمار المصالحة و أصبحت بوجودها فعلا و أوقعا، لتكون المساهمة المغربية في هذا الباب مبنية على رؤى مباحدة للإدعاءات المتطفلة الواهمة، و الروايات المضعفة و الملفقة الموضوعة، المشحونة بخلفيات من الباطل و الابتداء و لتكون مفتوحة على إمكانيات متنوعة من الاستنطاق و المقابلة و الإقتراض و حتى تساهم هذه العملية بدورها في الأخذ بأسباب الوقائع و الأحوال كما عاشها الفاعلون على مسرح الأحداث إلى مرحلة ولوج تجربة العدالة الانتقالية، و لتضيق الخناق حول المبهم وما يلقه اللبس وكل من يصر على المغالطة.

لمناقشة هذه الإشكالات و غيرها تستضيف جمعية فضاءات ثقافية بالعرائش الحقوقي و المناضل، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأستاذ: " محمد الصبار " في لقاء مفتوح حول " تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب: خلاصات و استشراف " و سيقوم بتنشيط أطوار هذا اللقاء الذي سيحتضنه بهو المعهد الموسيقي التابع للملحة الإقليمية للثقافة بالعرائش، الأستاذ رشيد قنحاع، وذلك يوم الخميس 18 أبريل 2013 في الساعة الخامسة والنصف مساء .

## الاعتقال السياسي، عنوان الجبن على جبين المجلس الوطني لحقوق الإنسان

هل هناك اعتقال سياسي بالمغرب؟ الظاهرة العابرة أو المكون البنيوي للطبقة الحاكمة؟ كما كان يحلو لنا المحاججة زمن الرفاق... سؤال يجد مشروعيته في خطين متنافرين، خط المنطق والعقل الذي يحكي عبر التاريخ، أن المغرب في لحظة زمنية ما قرر أن يبني مصالحة بين ماضيه ومستقبله، في حاضر بدأ بعفو على كثير من المعتقلين السابقين في سنة 1993 تقريبا، وعودة العديد من المنفيين ابتداء من ذات السنة، وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، التي تكفلت بصياغة تقرير يعتبر رائدا، تم من خلاله تعويض ضحايا ما سمي بسنوات الرصاص، وتم جبر ضرر الذين عانوا خلال هذه الفترة، وتم أيضا من خلال هذا التقرير وتوصياته، سن خريطة للبلاد كي لا يتكرر ما جرى، بمعنى آخر كي لا نعود لسماح اسطوانة الاعتقال السياسي في هذا البلد...

الخط الثاني له تفرعين، التفرع الذي شكله ما يسمى بمعتقلي قانون الإرهاب، والذي لن نحادل في وضعيتهم، إن كانوا معتقلي رأي أم معتقلي حق عام، بالنظر لطبيعة الجرائم التي اعتقلوا على خلفيتها، رغم أن الخلفية التي تحكم طبيعة جرائمهم هي سياسية مخضنة، تقوم على منازعة الدولة المركزية شرعيتها وتعمل، بواسطة أعمال تصنف وفق القانون كوثأ إرهابية، على تقويض هذه الدولة ومحاوله بناء نظام آخر، إلا أن ذلك ينفي صفة المعتقلين السياسيين عنهم... التفرع الثاني والمهم هنا، هم مجموعة المعتقلين المنتمين إلى حركة العشرين من فبراير والحركة الطلابية بشكل عام، والذين هم موضوع حملة وطنية ودولية من أجل إطلاق سراحهم، نجد صخبها وحراكها على شبكات التواصل الاجتماعي، أمام صمت مطبق لما يسمى بالقوى الوطنية، سواء الحزبية المشاركة في الحكم أو العازفة عن ذلك، وكذا قوى المجتمع المدني .

التقارير، سواء الصادرة عن الجمعيات الحقوقية الوطنية، أو عن المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، ترصد الحالات التي تم فيها الاعتقال بالنظر إلى طبيعة الآراء التي يبديها المعتقل اتجاه نظام الحكم في المغرب، من مختلف المشارب والجهات، وترصد بالمقابل طبيعة الجرائم والجنح التي أُلصقت بمؤلاء المعتقلون، والتي تراوحت بين الضرب والجرح وإهانة موظف عمومي أثناء قيامه بعمله، إلى استهلاك المخدرات والترويج لها وهي تهم لم تكن لتبرر كل هذه الوساحة التي تلصق بالبلد مقابل التعبير عن آراء بشكل سلمي، تعبیر يكفله الدستور والقانون... دون الحديث عما يجمع حوله الحقوقيون والمهتمون بالاعتقال السياسي، كون هؤلاء الشباب في مجملهم لم يتمتعوا بمحاكمة عادلة، ويعيشون أوضاعا مزرية بداخل السجون، خاصة بعد تدشين الكثير منهم لحملة الأمعاء الخاوية، مما قد ينذر بوقوع كارثة وطنية، نعتقد أن البلاد في غنى عنها في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها...

كل هذا طبعا، مع تسجيل الاستغراب الكبير اتجاه صمت مؤسسة وطنية، تتخذ من حقوق الإنسان موضوع اشتغالها، وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي لم يدل بدلوه فيما يمور الآن حول هذه الضجة، والتي قد تفسر مصداقيته أولا قبل الدولة بشكل عام، والحكومة بشكل خاص ...

مع العلم أنه يبقى المسؤول الأول عن ضرورة انتفاء هذه الظاهرة (ظاهرة الاعتقال السياسي) من قاموس الاصطلاحات السياسية في المغرب، على اعتبار أنه المؤتمن على توصيات الإنصاف والمصالحة والتي تركز فلسفتها على عدم تكرار ما جرى...

في انتظار حسم هذا اللغو النظري، لتتذكر أن شبابا يقبع خلف السجون، بعضهم دخل مرحلة خطيرة في الإضراب عن الطعام.... لتتذكر، أن الاعتقال السياسي لا زال ظاهرة بالمغرب، بعد أقل من عقد على مسلسل اسمه الإنصاف والمصالحة...



## حقوقيون يحذرون من الاستغلال السياسي للمسعى الأمريكي

# كرين يكشف ما قاله السفير الأمريكي لمنظّمته حول المينورسو بالصحراء

12/4/13

الرباط: محمد سليكي

السياسية، لمطلب بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة بالصحراء لمراقبة حماية حقوق الإنسان. ومضى كرين، قائلاً «لقد كان موقف المنظمة واضحاً، إذ أكدت للسفير الأمريكي أن المغرب يتوفر على مؤسسات دستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط فضلاً عن مجتمع مدني نشط بالصحراء وهي مؤسسات بمقدورها رصد جميع الملاحظات حول الوضع الحقوقي بالصحراء بل والتصدي لكل ما من شأنه أن يعمل على تقويض جهود إشاعة حقوق الإنسان بالمنطقة». وأكد كرين، أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، استعرضت أمام ممثل الدولة الأمريكية بالرباط، سياسية «الباب المفتوح» التي ينفجها المغرب منذ سنوات أمام مختلف الهيئات والبعثات الحقوقية الدولية، التي تود زيارة أو استطلاع الوضع الحقوقي بالصحراء، على عكس ما يجري من تعميم وقمع بل وعبودية بمخيمات تيندوف فوق التراب الجزائري.

ويرى كرين، أن مطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة بالصحراء لمراقبة حماية حقوق الإنسان، لا يخص الجانب المغربي فقط، بقدر ما يعني مخيمات الاحتجاز بتندوف كذلك، التي عرفت قبل أسبوع انتفاضة ضد العبودية بمنطقة تدعى الرباوني.

كشف امحمد كرين نائب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن منظّمته لم تفاجأ بمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة بالصحراء، لتشمل مراقبة حماية حقوق الإنسان. وقال كرين وهو قيادي يساري بحزب التقدم والاشتراكية، في تصريح لـ «الأخبار»: إن السفير الأمريكي صامويل كابلان بالرباط، سبق أن طلب رأينا وهو في ضيافة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من مساعي بلاده بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة (المينورسو) بالصحراء لمراقبة حماية حقوق الإنسان وذلك في أبريل من عام 2012.

وأضاف كرين، أن السفير الأمريكي اطلعنا وقتها بأن «مطلب الولايات المتحدة الأمريكية هذا، كان دائماً حاضراً في مساعيها، بيد أن المغرب كان يصر على الدعوة إلى تأجيل تطبيقه على أرض الواقع، وهذا لن يستمر إلى الأبد» يقول كرين نقلاً عن السفير الأمريكي الذي أعلن عن انتهاء مهامه الدبلوماسية بالرباط. وذكر كرين، أن جواب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تضمن تحذيراً من مغبة الاستغلال السياسي من قبل خصوم المغرب في هذه القضية ذات الطبيعة

## المغرب: الافامي يرفع البطاقة الحمراء بوجه المخزن

ونبقى في المغرب دائما، ... حيث دق صندوق النقد الدولي، ناقوس الخطر، وأكد بحسب مدير قسم المغرب العربي، سيمون كيري، ان المغرب تجاوز الخطوط الحمراء بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية التي ستؤثر على مؤشر الثقة لدى المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية الشريكة. ووفق منظور- الافامي - فإن التخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية يكمن في ضرورة تخفيض كتلة الأجور، والتسريع بإصلاح صندوق المقاصة، وإصلاح نظام التقاعد.

رئيس الحكومة المغربية، يعترف وفق نفس المصادر بان الفساد والاستبداد مازالا قائمين في المغرب، وغير بعيد عن الاتهامات المتبادلة بين مكونات الفعل السياسي في المغرب، اتهم الامين العام للاتحاد الاشتراكي ادريس لشكر حكومة بن كيران باستغلال الدين لإرهاب المعارضة وتكفيرها. المجلس الوطني لحقوق الانسان في المغرب، من جهته دخل ساحة المواجهة من باب انتقاد تعاضى قانون غسل الأموال عن تحديد الفعل الارهابي.

“

## سلفيو المغرب يتمرنون على الاندماج في الحياة العامة

عاش سلفيو المغرب في الأيام القليلة الماضية حدثين هامين لهما دلالات وخلفيات كثيرة، الأول انطلاق أول لقاء تشاوري موسع شمل سلفيين بأكاديميين ومثلي مؤسسات رسمية لبحث حلول ملموسة لقضية معتقلي السلفية بالبلاد، والثاني تأسيس جمعية دعوية من طرف رموز سلفية، وذلك في سابقة من نوعها بالمغرب. ويرى مراقبون بأنه رغم عدم وجود رابط مباشر بين انطلاق الحوار حول ملف معتقلي السلفية على خلفية قانون الإرهاب، والترخيص لتأسيس جمعية دعوية تربوية تضم بعض مشايخ السلفية، فإن الذي يجمع بين الحدثين رغبة الدولة في دفع سلفيي المغرب إلى الانخراط أكثر في الحياة العامة بعد سنوات من التنافر بين الطرفين.

### حيثيات الحوار مع السلفيين

ونظمت جمعيات مدنية تنشط في مجال حقوق الإنسان والعدالة؛ وهي منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة، وجمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، لقاء تشاوريا أوليا جمع شمل ناشطين حقوقيين وأكاديميين، وشخصيات سلفية، وممثلين عن مؤسسات رسمية هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وقد حضر من الجانب السلفي الشيوخ حسن الكتاني، وعمر الحدوشي، وعبد الوهاب ريفقي "أبو حفص" وجلال المودن الذين ساهموا بأرائهم ومدخلاتهم في هذا اللقاء الحواري الذي انعقد تحت شعار "من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة". وذكر بلاغ الهيئات المنظمة لهذا اللقاء التشاوري الأول من نوعه بأن الهدف الأساس من الحوار هو "محاولة بناء فهم مشترك "للحالة السلفية" ومحاولة توصيف خلفياتها الفكرية وخطابها وسياقاتها"، مضيفا بأن النقاش "أسهم في توضيح الكثير من المواقف والالتباسات ذات الطبيعة الفكرية المرتبطة بالاتجاه السلفي، أو بالأفكار الجاهزة اتجاهه، وكذا التحديات المطروحة عليه في علاقة بسؤال العنف والتدبير السلمي للاختلاف".

وتطرق المتحدثون في هذا اللقاء، الذي يهدف إلى حلحلة ملف معتقلي السلفية بالمغرب، إلى استعراض الآراء بخصوص الانتهاكات والتجاوزات التي شهها ملف السلفيين بالسجون المغربية، مع رصد بعض المبادرات التي حاولت المساهمة في إيجاد حل لهذا الملف.

وعلى صعيد آخر تأسست أخيرا جمعية "البصيرة للدعوة والتربية" من طرف شخصيات إسلامية، من ضمنهم شيوخ سلفيون سبق لهم أن قضاوا مددا سجنية بتهم لها علاقة بقانون مكافحة الإرهاب على خلفية أحداث الدار البيضاء في ماي 2003.

وتهدف الجمعية، وفق أرضيتها التأسيسية، إلى "إصلاح المجتمع والسمو الفكري والرقمي الأخلاقي، وإبراز دعوة الإسلام إلى التجديد العلمي الراسخ، والاستشراف الحضاري الرصين، وإصلاح المجتمع بإبراز محاسن الشريعة الإسلامية، وتمكين العلماء من مكانتهم الريادية في الإصلاح والتدبير".

وأعلنت الجمعية بأنها "ستبني فقه أهل المدينة، وعلى رأسهم الإمام مالك رحمه الله، كما ستعمل على تجديد الخطاب الدعوي بما يجعله حكيمًا رحيما، ولم الشمل العلمي والدعوي، وتأهيل الداعية البصير الناجح، استثمار كل وسائل الإعلام الحديثة في إنجاز خطاب دعوي حضاري متكامل".



### نعم للدعوة.. لا للسياسة !

وقال الشيخ أبو حفص رفيقي، نائب رئيس جمعية البصيرة، في تصريحات لـ"إسلام أون لاين" إن الجمعية دعوية تربوية، تنطلق من كونها دعوية تربوية وتنتهي هناك، ومحاور عملها محددة من خلال هذا العنوان، فهي تعنى بالجانب التوعوي والتربوي والثقافي.

وبحسب أبي حفص، الذي كان محكوما عليه بـ 20 سنة سحنا قضى منها حوالي تسع سنوات قبل أن يستفيد من إطلاق سراحه بفضل عفو ملكي، فإن الجمعية تهدف لتعزيز الهوية الإسلامية في المجتمع، وتطوير أدائه الديني، ورفع مستوى الوعي بقضايا الأمة ومشاكلها التربوية والدعوية، كما تهدف لإعطاء العلماء دورهم اللائق بهم ومكانتهم التي يستحقونها".

وحول إمكانية خوض الجمعية في قضية معتقلي السلفية، أجاب أبو حفص بأن الجمعية ليس من نشاطها التعاطي مع ملفات سياسية كملف المعتقلين، فهذا له مساره الخاص به، ومسالكه المتعلقة به، والتي من خلالها نسعى بكل جهدنا للوصول لحل يرفع الظلم عن المظلومين، وينهي الاحتقان الذي يسببه هذا الملف".

### إدماج السلفيين في الحياة العامة

ومن جهته أوضح محمد مصباح، الباحث المغربي في المعهد الألماني للدراسات الدولية ببرلين، بأنه ليس هناك علاقة مباشرة بين حدثي اللقاء التشاوري للسلفيين وتأسيس جمعية تضم بعضا منهم، غير أن الحدثين يصبان في نفس الاتجاه: أي تأكيد اتجاه السلفيين في المغرب أكثر فأكثر إلى الانخراط في الحياة العامة بعد عقد من المعاناة في السجن والملاحقة الأمنية.

وأفاد مصباح، في تصريحات لـ"إسلام أون لاين"، بأن اللقاء التشاوري الذي جمع سلفيين بأكاديميين وباحثين وممثلي مؤسسات رسمية كان عبارة عن عصف ذهني ونقاش حول سبل طي ملف صفحة الماضي، ولا يعني بالضرورة حوارا للدولة مع هؤلاء ولا رغبة منها في طي الملف نهائيا، إلا أنه في عمومته إيجابي ويؤكد أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورا في الوساطة بعد عدم تجاوب العلماء مع دعوات سابقة للوساطة والحوار مع السلفيين.

واستطرد المحلل بأن تأسيس جمعية البصيرة هو خطوة إيجابية نحو عقلنة المشهد السلفي وتوضيح أفكاره وطرحها للنقاش والتفاعل، بعد أن كانت لغة المحاكم هي السائدة، كما أنه بالإضافة إلى ذلك سيشكل فرصة للدولة لإدماج جزء من السلفيين في الحياة العامة مما سيساهم في اعتدالهم أكثر فأكثر.

وأكمل مصباح بأن مؤسسي جمعية "البصيرة" بعثت رسائل إيجابية تسير في اتجاه الانفتاح والقبول بالتعددية واحترام الخصوصية المغربية من خلال إشارتين: أولا، عبر عقد الجمع التأسيسي للجمعية داخل مقر حزب النهضة والفضيلة واختيار إبراهيم كمال (قيادي سابق في الشبيبة الإسلامية) رئيسا شرفيا للجمعية، وأيضا ضم بعض قيادات النهضة والفضيلة في المكتب التنفيذي، وثانيا التركيز على المذهب المالكي في الفقه.

وخلص الباحث إلى أن هذه إشارات تطمينية بأن "هذه الجمعية مفتوحة، ولا تمثل بشكل حصري جزء من المعتقلين على خلفية قانون الإرهاب، وبأنها تحترم خصوصية التدين المغربي المعتمد على الفقه المالكي".

## المجلس الجهوي لحقوق الإنسان ينظم مائدة مستديرة

في إطار تفاعلها مع مختلف التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة الناظور مائدة مستديرة تحت عنوان "واقع الصحة العقلية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وذلك يوم السبت 20 أبريل 2013 بمقر قاعة بلدية الحسيمة، بحضور ممثلي القطاعات المعنية ( الصحة ، القضاء ، إدارة السجون والسلطات المحلية ..... ) وأساتذة باحثين متخصصين وفاعليون جمعويون مهتمون بحقوق هذه الفئة من المواطنين، وتهدف هذه المائدة المستديرة المنظمة من قبل المجلس الجهوي لحقوق الإنسان إلى تسليط الضوء على فئة من المجتمع المرضى العقليين والنفسيين وكذلك التفاعل مع توصيات المجلس الوطني التي تضمنها التقرير الموضوعاتي حول الصحة العقلية وحقوق الإنسان الصادر في 11 شتنبر 2012

“





## *Nouveau modèle régional de développement intégré* **Autonomie, droits économiques et droits politiques des provinces du Sud**

29/03/13



Centre-ville de Laâyoune.

Le timing a été respecté. Selon l'échéancier prévu, un rapport intermédiaire devait être présenté à la fin du mois de mars 2013 avant le rapport final prévu au courant du mois d'octobre 2013. C'est donc chose faite ! Le 28 mars dernier, Fouad Benseddik, membre expert du CESE, animateur de l'équipe de rédaction du Rapport sur l'évaluation de l'effectivité des droits humains fondamentaux dans les provinces du Sud, présentait une synthèse du Rapport de 120 pages portant sur l'évaluation de l'effectivité des droits humains fondamentaux dans les provinces du Sud.

P. 5



Nouveau modèle régional de développement intégré des provinces du Sud

5/2963

# Autonomie, droits économiques et droits politiques des populations du Sud

**Le timing a été respecté. Selon l'échéancier prévu, un rapport intermédiaire devait être présenté à la fin du mois de mars 2013 avant le rapport final prévu au courant du mois d'octobre 2013.**

C'est chose faite ! Le 28 mars dernier, Fouad Benseddik, membre expert du CESE, animateur de l'équipe de rédaction du Rapport sur l'évaluation de l'effectivité des droits humains fondamentaux dans les provinces du Sud présentait une synthèse du Rapport de 120 pages portant sur l'évaluation de l'effectivité des droits humains fondamentaux dans les provinces du Sud. La commission ad hoc de l'assemblée générale du CESE a adopté le rapport. On pourrait cependant se demander pour quelles raisons une institution comme le CESE a été chargée d'une telle mission. Son président, Chakib Benmoussa, nous confiait « que le CESE est une institution plurielle, représentative des différentes composantes de la société civile, ce qui lui permet d'être proche des attentes du terrain et des acteurs, des opérateurs économiques, des syndicats, des ONG, de l'élite locale, etc. Sans

être partie prenante, le Conseil peut prendre du recul pour écouter des sensibilités parfois contradictoires, analyser, examiner les nombreux rapports et études, pour identifier les pistes d'amélioration et de progrès, débattre en interne et enfin adopter une plateforme pouvant contribuer à élaborer un nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud. Au-delà de l'analyse de ces politiques publiques, le CESE propose aussi des solutions concrètes et des réponses réalistes aux questions posées, voire de suggérer des inflexions majeures. »

Ce travail, le premier du genre provenant d'une institution publique, a été précédé des auditions de nombreux institutionnels et acteurs du terrain : présidents des régions, walis de ces régions, responsables d'institutions de médiation comme le Conseil national des droits de l'Homme, l'Institution du médiateur, de réunions de travail avec le Chef du gouvernement, avec les ministres de l'Intérieur et des Finances, avec les responsables de l'Agence pour la promotion et le développement des provinces du Sud et avec quelques personnalités des provinces du Sud, en tant que

personnes ressources et avec des personnes spécialisées dans tel ou tel domaine. Travail d'écoute également sur le terrain au cours des nombreuses missions réalisées par les équipes et le secrétaire général du CESE, Driss Guerraoui, remontée

## Écouter des sensibilités parfois contradictoires.

de l'information sur le site web du CESE «almoubadarakoum.ma». Le diagnostic est aujourd'hui connu, Fouad Benseddik nous le présente dans ses grandes lignes. Après 35 années d'intervention, de financements et de réalisations des grandes et petites infrastructures, force est de constater les avancées réelles qui ont été réalisées dans un contexte difficile : assurer la sécurité des populations ; réaliser les infrastructures de base (ports, aéroports, réseau routier, habitat...) ; développer les capacités humaines en termes d'éducation, de formation, de santé et lutter contre la pauvreté, l'analphabétisme par le recours à de nombreux dispositifs d'aide. Il reste que les résultats sont mitigés. «Malgré tous les efforts dévolus, malgré les réalisations, le résultat en termes de développement économique, de création de richesses locales, de création d'emplois et de cohésion sociale est en deçà des attentes actuelles. Il n'y a

pas eu un réel "take off" ou décollage économique, constate Chakib Benmoussa. Il y a aussi un sentiment d'injustice, d'iniquité qui est répandu. Le contexte géopolitique et la gouvernance des provinces du Sud n'ont pas favorisé l'émergence d'une culture partagée du développement de la région ni une implication forte des acteurs concernés ou une cohérence des politiques publiques mises en œuvre», soulignait le président du CESE.

Comment répondre à ces attentes ? L'État demeure le premier investisseur et employeur dans les provinces du Sud. L'investissement privé et les initiatives individuelles sont insuffisants. Comment redresser la barre, par quelles actions, faut-il prolonger l'effort de l'État, encourager les actions d'un privé productif en créant des conditions d'intervention favorables ? Le secteur privé a besoin d'un environnement particulier qui sécurise les investissements, qui lui donne de la visibilité, qui précise le statut fiscal... Il y a aussi la politique des villes et de l'aménagement du territoire qui est importante, faut-il que les villes continuent à grandir, faut-il créer de nouvelles villes ? Comment faire du développement durable pour protéger les écosystèmes fragiles comme la baie de Dakhla, une baie unique au monde qu'il faut préserver dans

la durée ? Comment préserver les traditions culturelles menacées par la perte des savoir-faire ancestraux et le manque de valorisation du patrimoine culturel vivant, du patrimoine oral et immatériel, de l'artisanat, de l'art culinaire ? Comment sauvegarder cette identité menacée par la dégradation du patrimoine architectural et archéologique et le peu de place accordée à la dimension culturelle dans les projets de développement, malgré les efforts

de l'Agence de promotion et de développement des provinces du Sud ? Autre question de fond régulièrement brandie par des institutions internationales : comment faire bénéficier les populations du Sud des ressources locales ? Autant de questions traitées par le CESE dont les «conclusions constitueront, selon le message royal, la clé de voûte pour une mise en œuvre efficace et efficiente du processus, déjà initié, de la régionalisation avancée, notamment dans

les provinces du Sud». Une régionalisation avancée inscrite dans la Constitution qui, avec l'Initiative marocaine pour l'autonomie des provinces du Sud, a été présentée pour relancer les négociations au niveau des Nations unies. Tout cela, comme concluait Chakib Benmoussa, pour que «l'approche du Maroc qui consiste à développer la participation des populations locales à la gestion de leurs affaires, et cela dans le cadre de l'unité du pays

## Le contexte géopolitique et la gouvernance des provinces du Sud n'ont pas favorisé l'émergence d'une culture partagée du développement de la région ni une implication forte des acteurs.

et du respect de sa souveraineté, puisse créer un environnement qui favorise la réussite du projet politique.» Le message de Ban Ki-moon du 9 avril appelant à l'urgence d'un règlement au Sahara et à l'ouverture des frontières entre le Maroc et l'Algérie va dans ce sens, même s'il faut attendre la présentation du rapport de l'ONU sur le Sahara devant le Conseil de sécurité le 22 avril qui devrait également se pencher sur le rôle de la Minurso au Sahara. ■

Par Farida Moha

## La Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental : Vers une responsabilité de protéger ?

a responsabilité de protéger - ou la R2P comme on a tendance à l'abréger - a émergé dans le contexte de l'après-guerre froide. Les années 1990 ont été surtout marquées par des génocides perpétrés à grande échelle en ex-Yougoslavie et au Rwanda, pour ne citer que ces cas les plus marquants. La Communauté internationale a été, dans un premier temps, impuissante face aux atrocités commises dans ces pays.

C'est en avril 2006 que, pour la première fois, la responsabilité de protéger a été activée par le truchement de la résolution 1674 du Conseil de sécurité sur la protection des civils en période de conflit armé. En août 2006, le Conseil de sécurité en a fait référence dans la résolution 1706, laquelle a autorisé le déploiement de forces de maintien de la paix des Nations Unies au Darfour. La responsabilité de protéger a culminé avec l'intervention du Conseil de sécurité en Libye en 2011, dans le sillage des soulèvements qui ont marqué ce pays.

Le rapport du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies (ONU), Monsieur Ban Ki-Moon, daté du 8 avril 2013, précise qu'il est judicieux qu'une instance internationale se charge de la protection et de la surveillance des droit de l'Homme au Sahara et dans les camps de Tindouf. D'où notre problématique : la Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental (MINURSO) a t-elle une responsabilité de protéger les populations habitant au Sahara occidental ?

Cette question demeure légitime quand on sait que des voix s'élèvent pour pouvoir étendre le mandat de cette mission onusienne de sorte qu'il inclue un monitoring des droits de l'Homme. En réalité, il s'agit d'un faux débat ainsi que nous essaierons de le démontrer. Dans un premier temps, nous mettrons en exergue la notion de la responsabilité de protéger, en théorie comme en pratique, avant de nous pencher sur son impertinence pour le cas des provinces sahariennes.

### La responsabilité de protéger : Théorie et pratique d'une notion aux contours imprécis

Au cœur de la notion de la responsabilité de protéger figure le principe de subsidiarité : si l'Etat est défaillant et incapable d'assurer la protection des populations civiles, par exemple contre un processus d'extermination massif, la Communauté internationale serait fondée à intervenir pour le supplanter, étant entendu que les questions en rapport avec la protection des droits fondamentaux de l'Homme relèveraient de la responsabilité commune de tous les Etats.

Concept proche de celui de « devoir d'ingérence », la responsabilité de protéger a été formulée, pour la première fois, par la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté instituée par le Canada. En 2004, un Groupe sur les menaces, les défis et le changement a été mis en place par le Secrétaire général de l'ONU à l'époque, Monsieur Kofi Annan. Lequel a validé, en quelque sorte, la notion de responsabilité de protéger comme mécanisme d'intervention en cas de défaillance de l'Etat censé protéger sa population. Plus précisément, en 2005, l'Assemblée générale de l'ONU a adopté le principe de responsabilité de protéger sous l'énoncé « Devoir de protéger les populations contre le génocide, les crimes de guerre, le nettoyage ethnique et les crimes contre l'humanité ».

La responsabilité de protéger peut donc être actionnée en cas de génocide perpétré contre les populations, de massacres à grande échelle ou en cas de violations graves du droit international humanitaire. Il s'agit fondamentalement de catégories relevant du champ de compétence *ratione materiae* de la Cour pénale internationale. Seul le Conseil de sécurité, au titre du chapitre VII de la Charte des Nations Unies, est habilité à autoriser une action de ce genre. Toute intervention devrait néanmoins répondre à des critères précis, dont la gravité de la menace et sa proportionnalité. Il faut également que l'intervention au titre de la responsabilité de protéger soit le recours ultime. Il s'agit tout simplement de la traduction du principe de subsidiarité.

En plus des cas précités, la responsabilité de protéger a été employée dans plusieurs résolutions ou projets de résolution du Conseil de sécurité. Il en est ainsi de la résolution 2014, en date du 21 octobre 2011, concernant les violations des droits de l'Homme au Yémen ainsi que du projet de résolution du 4 février 2012 qui visait la Syrie. Mais celui-ci n'a pas été adopté en raison du refus sino-soviétique.

### **La responsabilité de protéger : Une notion inappropriée pour le cas du Sahara**

Le Maroc, Etat pleinement souverain et à l'autorité effective, s'est lancé depuis plusieurs années dans un processus de construction et de consolidation de l'Etat de droit. La Constitution de 2011 a accéléré ce processus irréversible. Les provinces sahariennes ne constituent pas, bien entendu, une exception. Qui plus est, elles font l'objet d'une attention particulière étant donné qu'elles sont parfois l'objet de troubles sociaux provoqués par des jeunes chômeurs, sinon par des agitateurs acquis aux thèses séparatistes.

D'abord, un processus de consolidation et d'extension de l'Etat de droit est à l'œuvre. Sa matérialisation a débuté il y a plusieurs années à travers la création de trois Commissions régionales, reliées au Conseil national des droits de l'Homme, couvrant les trois régions du Sahara, à savoir Dakhla-Aousserd, Tantan-Guelmim et Laâyoune-Smara. Ces Commissions sont chargées de mener des investigations en cas d'allégations de violation des droits de l'Homme dans les territoires qu'elles couvrent.

Ensuite, le Maroc a enclenché une dynamique vertueuse d'amplification de la protection constitutionnelle des droits de l'Homme avec, notamment, la possibilité pour les citoyens ou les justiciables de défendre leurs droits devant les instances compétentes, dont les juridictions ordinaires et spécialisées. La Constitution de 2011 a également incriminé le génocide, les crimes de guerre et les crimes contre l'humanité.

Plus tard, le Maroc a ratifié de nombreuses conventions internationales relatives aux droits de l'Homme, dont celle qui concerne les disparitions forcées. En outre, la cadence d'acceptation des protocoles additionnels à ces conventions a augmenté ces dernières années. Il en est ainsi du Protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, ou encore du Protocole facultatif à la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Dans la même optique, force est de souligner que le Maroc accepte, désormais, les procédures spéciales en matière de droits de l'Homme relevant des mécanismes onusiens, dont le Conseil des droits de l'Homme. C'est ainsi que le rapporteur spécial de l'ONU sur la torture a effectué au mois de septembre de l'année 2012, une visite au Sahara. De même, l'Envoyé personnel du Secrétaire général a, lors des diverses visites qu'il a menées au Maroc, entrepris des contacts à Laâyoune avec les populations locales, y compris avec des opposants à l'intégrité territoriale du royaume.

Enfin, le pays est riche d'institutions chargées, directement ou indirectement, d'assurer une protection optimale des droits de l'Homme, tels qu'ils sont reconnus universellement. On peut citer dans ce cadre le Conseil national des droits de l'Homme, le Conseil économique, social et environnemental, l'Institution du Médiateur et le Conseil Royal Consultatif des Affaires Sahariennes. Des efforts sont également menés depuis quelques années pour l'alignement du Maroc sur les standards internationaux en matière de droit international humanitaire.

On ne saurait aussi ne pas mentionner le processus visant à asseoir le développement global des provinces sahariennes sur des bases solides et pérennes. Le lancement du chantier de la régionalisation avancée et la formulation par le Conseil économique, social et environnemental d'un projet ambitieux de développement intégré des provinces sahariennes participent de ce processus. C'est dire que les efforts de l'Etat marocain visant à assurer aux provinces du sud un développement optimal sont tangibles. Dès lors, il n'y a pas lieu de songer à une application, dans ces territoires, de la responsabilité de protéger.



Au total, la MINURSO, créée en 1991 au titre de la résolution 690 consécutivement à l'accord du cessez-le-feu entre le Maroc et le Polisario, n'est pas fondée à instituer un soi-disant mécanisme chargé de mettre en application la responsabilité de protéger : il n'existe ni génocide au Sahara, ni crimes de guerre, ni nettoyage ethnique, ni crimes contre l'humanité. En outre, comme nous l'avons soutenu dans les brefs développements ci-dessus, l'Etat marocain n'est pas en situation de « défaillance » ou d'« impuissance » pour l'activation de la responsabilité de protéger. Bien au contraire, on voit bien que son approche en la matière est volontariste et proactive. Dès lors, il est du droit de l'Etat d'intervenir par des moyens appropriés pour préserver l'ordre public en cas de troubles ou de menaces de déstabilisation attisées, de loin, par les adversaires de l'intégrité territoriale du royaume.

“

## Les instances nationales et internationales de protection des droits humains au Sahara

Le territoire saharien a-t-il besoin d'un mécanisme spécifique international de surveillance des droits de l'Homme ? Cette question revient avec acuité à chaque fois que le Polisario renouvelle sa demande tendant vers l'élargissement du mandat de la Mission des Nations Unies pour l'organisation d'un Référendum au Sahara occidental (MINURSO) au monitoring des droits de l'Homme. Plus récemment, le rapport du Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies (ONU) daté du 8 avril 2013 a appelé « (...) à une action internationale renforcée face à la situation au Sahara occidental et dans les camps de réfugiés de la région de Tindouf », tandis qu'un projet de résolution américain demande que le mandat de la MINURSO soit élargi à la surveillance des droits de l'homme dans les territoires précités.

Or, certaines instances, nationales et internationales, s'illustrent déjà dans cette mission de surveillance, à savoir le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies et le Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH).

### Le Conseil national des droits de l'Homme

Pour le Maroc, la région du Sahara est une partie intégrante du territoire national. De ce fait, les citoyens de cette région sont censés bénéficier, dans un esprit d'égalité, des mêmes droits reconnus aux citoyens des autres régions. C'est dans ce contexte que l'on est amené à comprendre le rôle du CNDH.

Ce Conseil fut créé le 3 mars 2011 par le roi Mohammed VI, en remplacement de son prédécesseur, le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), mis en place en 1990 par feu le roi Hassan II, et dont la mission se résumait toutefois à une simple fonction consultative. Le nouveau conseil, de par sa composition et ses attributions, se veut le moteur essentiel de l'engagement définitif et inaliénable du royaume en matière du respect des droits humains.

La composition du Conseil est marquée tout d'abord par sa diversité. Elle comprend des représentants des pouvoirs publics, des partis politiques et des organisations de la société civile oeuvrant dans le domaine des droits humains. Plus précisément, le CNDH est composé de membres proposés respectivement par le roi, par le président de la Chambre des représentants, par le président de la Chambre des conseillers, par les instances institutionnelles religieuses supérieures, par l'Amicale Hassania des magistrats et par les Organisations Non Gouvernementales (ONG) actives dans le domaine des droits de l'Homme. A ces membres s'ajoutent les présidents des Commissions régionales du Conseil. Cette composition traduit le fort coefficient stratégique conféré par le Maroc à la situation des droits de l'Homme y ayant cours.

La mission fondamentale du CNDH peut dans cette perspective se schématiser autour de deux axes majeurs : la protection et la promotion des droits de l'Homme. En matière de protection, le Conseil veille à l'observation, à la surveillance et au suivi de la situation des droits de l'Homme. Il surveille les cas de violations et peut procéder aux investigations et enquêtes nécessaires. Il élabore de ce fait des rapports sur ses observations et investigations et les soumet aux autorités compétentes accompagnées des recommandations y afférentes.

En matière de promotion, le CNDH veille au triomphe des principes et des règles du droit international humanitaire et œuvre à leur consolidation. Il contribue à la promotion de la culture des droits de l'Homme et de la citoyenneté.

Pour bien mener ces deux missions, le CNDH s'est doté d'une structure décentralisée en créant des antennes locales. Il s'agit de Commissions régionales chargées de poursuivre les objectifs du CNDH au niveau de chaque région du royaume.

Les Commissions régionales ont pour mandat d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional, et de recevoir les plaintes relatives aux déclarations de violations des droits de l'Homme qui leur sont adressées.

Chaque Commission régionale est composée de personnalités proposées par les corps représentatifs régionaux des magistrats, des avocats, des médecins, des oulémas et des journalistes professionnels, des associations et des observatoires régionaux des droits de l'Homme et de personnalités actives dans le domaine de la protection et de la promotion des droits de l'Homme, que ce soit les droits politiques, civils, économiques, sociaux, culturels et environnementaux ou les droits de la femme, de l'enfant, des personnes en situation d'handicap et des consommateurs.

A cet égard, le Conseil a établi trois structures régionales dans la région du Sahara, à savoir la commission régionale de Dakhla-Aousserd, la commission régionale de Laâyoune-Smara et la commission régionale de Tantan-Guelmim. Cette création a pour ambition de renforcer le travail du Conseil en veillant à ce que celui-ci s'inscrive dans la perspective de régionalisation avancée projetée par le royaume et en devienne une garantie.

Dès leur installation, ces commissions régionales se sont engagées dans un processus de création d'une dynamique locale en matière des droits de l'Homme à travers des séminaires de formation aux techniques de contrôle et de promotion des droits fondamentaux et de sensibilisation sur le plan d'action du CNDH, dont notamment la mise en place d'une plate-forme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme.



## **Le Conseil des droits de l'Homme de l'Organisation des Nations Unies**

Cette instance internationale constitue le principal organe des Nations Unies en matière de protection et de promotion des droits fondamentaux. Elle a été établie par une résolution de l'Assemblée générale en date du 15 mars 2006 pour se substituer à l'ancienne Commission des droits de l'Homme, créée 60 ans auparavant. Contrairement à celle-ci, où l'accès était exclusivement réservé aux Etats, le Conseil, lui, constitue une tribune pour les Etats, les organisations intergouvernementales et les ONG désireux d'exprimer leurs observations et leurs alternatives sur le dossier des droits humains. Au niveau de son fonctionnement, le Conseil a notamment mis en place, en 2008, le mécanisme d'examen périodique universel dont l'objet est d'évaluer la situation des droits de l'Homme dans chaque pays membre de l'Organisation des Nations Unies (ONU). En outre, le Conseil a adopté un procédé formel de plainte. Grâce à celui-ci, les individus et les ONG peuvent introduire devant le Conseil des plaintes de violations des droits fondamentaux. Il y a lieu de rappeler qu'au mois de mai de l'année 2012, le Maroc a fait l'objet de l'examen périodique universel. Le CNDH a dû présenter alors son rapport comportant les avancées réalisées et les principaux chantiers à explorer dans le domaine des droits de l'Homme, et ce, en collaboration avec les autorités nationales et internationales et les ONG de la société civile.

Le Conseil peut aussi faire usage du mécanisme des procédures spéciales qui lui permet d'examiner, de suivre, de conseiller sur la situation des droits fondamentaux dans un pays donné et d'établir en conséquence un rapport public.

## **Le Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme**

Il s'agit d'une agence spéciale de l'ONU, créée en 1993 et ayant pour mandat de promouvoir et de protéger la jouissance et l'application par toutes les personnes de tous les droits proclamés par la Charte des Nations Unies et par les lois et traités internationaux sur les droits de l'Homme. Organe indépendant du Conseil des droits de l'Homme, le HCDH lui apporte assistance et en constitue le secrétariat.

Le HCDH est le fer de lance de toutes les activités des Nations Unies dans le domaine des droits de l'Homme. Il établit des rapports et mène des enquêtes à la demande de l'Assemblée générale et d'autres organes compétents. De plus, il joue le rôle de secrétariat pour les réunions organisées par les Nations Unies au sujet des questions relatives aux droits de l'Homme.

Du point de vue opérationnel, le HCDH collabore avec les gouvernements, les pouvoirs législatifs, les juridictions, les institutions nationales, les associations de la société civile, les organisations régionales et internationales et le système des Nations Unies pour développer et renforcer les capacités de protection des droits de l'Homme conformément aux normes internationales.

Ceci dit, la question de la protection des droits de l'Homme au Sahara a fait l'objet dans ce cadre de suivi et de reporting de la part de différents intervenants, gouvernementaux et non gouvernementaux, nationaux et internationaux. Le contenu de ces rapports et enquêtes a révélé des avancées et des anomalies. Le Maroc, en se félicitant de ses acquis, a toujours déclaré sa ferme volonté de promouvoir et de consolider le dossier des droits fondamentaux. En témoignent les apports de la nouvelle Constitution, les dispositions plus que courageuses du Projet Marocain d'Autonomie et l'adoption en 2012 de nombre de traités internationaux dont notamment le protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

De ce qui précède nous pouvons conclure à l'existence de mécanismes nationaux et internationaux de protection et de promotion des droits de l'Homme au Sahara. Ce qui frappe de caducité les propositions, américaine ainsi que celle du Secrétaire Général de l'ONU citées ci-haut.